مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد 07 / العـــدد: 04(ديسمبر 2023)، ص 216-233

الفقر: قراءة سوسيو- تحليلية في الأسباب، الأبعاد والإنعكاسات

Poverty: a socio-analytical examination of its causes, dimensions and impacts

شيهب عادل*

جامعة جيجل (الجزائر)

Chiheb-adel@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/30 تاريخ القبول: 2023/09/07

الملخص:

تستكشف هذه الورقة مشكلة الفقر وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية، وكيف يمكن مواجهتها. وهي تستند في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تحليلها ومراجعتها. كما تستكشف الورقة أسباب هذه المشكلة، بما في ذلك التغيرات في التوزيع الديمغرافي والظروف السياسية والإقتصادية، بالاضافة كذلك الى حصر ابعاد هذه المشكلة على على الفرد والمجتمع. في الاخير تشير هذه الورقة الى أهمية التعامل مع الأبعاد الاجتماعية للفقر والتركيز على كيفية مكافحة هذه المشكلة.

كلمات مفتاحية: أسباب الفقر، أبعاد الفقر، إنعكاسات الفقر.

Abstract:

This paper delves into the issue of poverty, examining its social and economic dimensions, as well as proposing strategies for its alleviation. It adopts a descriptive analytical approach, gathering information from diverse sources and subjecting it to analysis. Additionally, the paper explores the underlying causes of poverty, encompassing shifts in demographic distribution, political factors, and economic conditions. It also highlights the significance of addressing poverty on both individual and societal levels. Ultimately, the paper underscores the importance of tackling poverty's social aspects and offers insights on effective measures to combat this pervasive problem.

Keywords: Poverty Causes, Poverty Dimensions, Poverty Impacts.

* شيهب عادل

مقدمة:

لا يزال الفقر باعتباره قضية اجتماعية عميقة الجذور ومنتشرة، يمثل تحديات كبيرة للأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، إذ يعد فهم معنى الفقر وأسبابه الكامنة وأبعاده المتنوعة وآثاره بعيدة المدى أمرًا حيويًا لتطوير استراتيجيات فعالة لمعالجة هذه الظاهرة المعقدة. فالفقر ليس مجرد نقص في الموارد المالية؛ إنما هو حالة من الحرمان تتغلغل في مختلف جوانب حياة الأفراد. ويتطلب فهم معنى الفقر الاعتراف بطبيعته المتعددة الأبعاد، والتي تشمل محدودية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق والطعام المغذي والفرص الاجتماعية. كما يرتبط الفقر ارتباطًا وثيقًا بالاستبعاد الاجتماعي والضعف والتهميش، مما يعزز التفاوتات الهيكلية والنظامية التي تديم وجوده. فمن خلال الخوض في معنى الفقر، يمكننا اكتساب نظرة ثاقبة على عمق واتساع تأثيره على الأفراد والمجتمعات، وبالتالي تمهيد الطريق للتدخلات والسياسات المستهدفة.

يبقى الفقر من أهم التحديات الاقتصادية الرئيسة التي تواجه العالم رغم التحسن في مستويات المعيشة التي نجحت العديد من الدول بقدر ما في تحقيقها خلال العقد المنصرم، وقد بات خفض وإختزال الفقر على رأس قائمة الأهداف التي تسعى هاته الدول جاهدة إلى تحقيقها. وعليه فقد بات تحليل الأسباب، الابعاد والانعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لظاهرة الفقر من القضايا الهامة لتفسير وفهم هذه المشكلة، ومن خلالها يمكن السعي نحو اقتراح الحلول الملائمة لها ووضع السياسات التي تُسهم في خفض نسبة الفقر، ولذلك فإن مراجعة الأسباب الخاصة وبيان الأسباب العامة للفقر، مع تحديد مختلف الأبعاد والإنعكاسات التي يمكن للفقر أنه يحدث فيها أثارا سلبية في أغلبها يساهم في فهم الفقر. وبهذا يمكن لمختلف الباحثين في المجال الاجتماعي والاقتصادي وحتى صانعي القرار في الشأن العام أن يختاروا ويتبنوا مختلف الإستراتيجيات والسياسات الملائمة للحد من الفقر وطرق مكافحته.

في هذا السياق أثار العديد من علماء الاجتماع أسئلة كثيرة حول الفقر، لعل أشهرها: لماذا يوجد الكثير من الفقراء في كثير من الأمم تتمتع بموارد وفيرة ؟ ما هي أسباب وعواقب الفقر في العالم؟ هل الفقراء هم وحدهم المسؤولون عن كونهم فقراء أم أنهم ضحايا لقوى هيكلية خارجة عن سيطرتهم؟. من خلال هذه الاسئلة كانت العديد من المحاولات لمعالجة هذه الأسئلة البارزة بإجابات متعددة ومتضاربة في كثير من الأحيان. إلا أنه حتى الآن، هناك نقص في الإجماع على تفسيرات أسباب الفقر وإنعكساته. ولهذا جاءت هذه الورقة تحاول تصنيف وتحليل الأسباب، الأبعاد والعواقب الرئيسية للفقر.

1. أسباب الفقر: Causes of Poverty

بما أن مظاهر الفقر تختلف من مجتمع إلى اخر ومن حقبة زمنية إلى اخرى في المجتمع الواحد فهذا يعني بلا شك أن الأسباب المؤدية إليه هي الأخرى تختلف من بيئة مجتمعية إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى، كما أن تعدد تصورات مفهوم الفقر على المستوى المعرفي بالضرورة أدى إلى التعدد في أسبابه، وبهذه الطرح يتم الإعتماد على تصنيفين يعتبرهما كموجهين لمعرفة أسباب الفقر في العالم وهما كالأتي:

1-1- الأسباب الكلية: The Macro Causes وهي تتعلق بالأسباب المؤدية إلى الفقر في دول العالم دون استثناء:

1-1-1- النفوذ الاستعماري: تم استغلال المستعمرات في انحاء العالم لاستنزاف مصادرها المعدنية (مثل الحديد والذهب،..)، بالإضافة إلى مواردها الزراعية، كما سخرت الأراضي والقوى العاملة لصالح المستعمر، بالإضافة إلى عامل التفرقة بين الأوروبيين والسكان المحليين يعتبر من الأسباب الرئيسية للفقر وعدم المساواة، من خلال تمرير نظام طويلة الأمد تم إنشاؤه بواسطة الأوروبيين، يتمثل في إعطاء كل سلطة (الاقتصادية والسياسية) لأقلية صغيرة ولقرون عديدة، هذا شكل على بعض البلدان حديثا صعوبة كبيرة في التخلص من الآليات والميكانيزمات التي يقتصر عليها في الصعود الاجتماعي[1].

كل هذا جعل البلدان التي كانت مُستعمَرة تبدا أقل من **100** سنة للنهوض بمشروع إقتصادي واجتماعي من النقطة التي التي انطلقت منها البلدان المستعمِرة، وبالتالي من البداية النفوذ الاستعماري يشكل أحد الأسباب الشائعة للفقر في كثيرا من البلدان ، ذلك انها ترث تبعات الارث الاستعماري.

1-1-2- الفساد: الفساد ينبع مباشرة من تعقد المجتمعات، فكلما نمت هذه المجتمعات أكبر وأكبر نجد هناك حاجة متزايدة للوسطاء في السلطة (تفويض السلطة)، وهنا حيث يحدث معظم الفساد بين الشخص أو الأشخاص الذين يمثلون السلطة (الدولة، والحكومة،...) والمواطنين.

بالإضافة إلى تفويض السلطة هناك مشكل أزمة الشرعية بالنسبة للذين يمثلون السلطة وعند هذه النقطة الحكومة ستتغاضى عن الفساد إذا أرادت البقاء على قيد الحياة.

كما أن الفساد غالباً ما يتطور في البلدان التي هي في خضم التغيرات السياسية الكبرى، فبعد سقوط حكومة أو نظام سياسي، أو بعد إجراء إصلاح جذري، كثيراً ما تتطور المؤسسات الجديدة من عمليات التجربة والخطأ، ما يؤدي هذا إلى فتح مساحة جديدة للفساد نظراً للقواعد الجديدة التي دائماً ما تكون غير واضحة جداً أو غير مكتوبة، ما يسهل على ممثلي السلطة التلاعب بالقوانين في ظل التناقضات التي تظهر بين القوانين القديمة والجديدة.

كما أن الفساد غالباً ما يصاحب مركزية السلطة، عندما القادة لا يخضعون للمساءلة أمام تلك التي تخدمها، فالفساد يعرقل التنمية عندما يكون القادة أنفسهم مُهروب أموال مشاريع التنمية وفي حالات أخرى تقديم هذه المشاريع من القادة كدعم سياسي وخدمات لأتباعهم.[2]

عندما يتم تحويل الموارد المراد استخدامها في الخدمات المجتمعية أو المرافق، إلى جيوب خاصة لشخص ما في وضع السلطة، هناك ما هو أكثر من الأخلاق على المحك هنا، بيد نحن نشير أنه أحد الأسباب الرئيسية للفقر، خيانة الأمانة بين الشخصيات ذات الثقة والنفوذ.

كمية الأموال التي يتم اختلاسها ليست كمية الخفض في ثروة المجتمع، فالاقتصاديون يقولون انه "**تأثير مضاعف**"، حيث يتم استثمار الثروة الجديدة وتأثيرها يكون إيجابي على الاقتصاد ويضاعف أكثر من المبلغ الذي تم اختلاسه. لكن عندما يتم أخذ المال للاستثمار خارج التداول فمقدار الثروة التي يحرم منها المجتمع هي أكبر من المبلغ الذي اكتسبه المختلس، عندما مسؤول في الحكومة يأخذ رشوة **100** دولار، ينخفض الاستثمار الاجتماعي بنسبة تصل إلى **400** دولار من ثروة المجتمع.

---

[1] Causes of Poverty: Origins of a Worldwide Plague, Published Mar 2011 -Updated Feb 2013, Retrieved, December 2022 (http://www.poverties.org/causes-of-poverty.html).

[2] The Causes of Poverty And Related Issues: Retrieved December 2022 (http://www.gdrc.org/icm/poverty-causes.htm)

من المثير للسخرية أننا نغضب عندما يسرق لص تافه شيء من السوق قيمته **10** دولار، و لكن مسؤول يمكنه سرقة ألف دولار من الخزنة العامة، و التي تلحق أضرار تبلغ قيمتها **4000** دولار على المجتمع ككل، و مع ذلك فإننا لا نعاقب اللص الثاني، نحن نحترم اللص الثاني لثرائه الواضح ونثني على هذا الشخص لمساعدة جميع أقاربه و جيرانه، في المقابل، نحن في حاجة إلى الشرطة للحماية من اللص الأول مع تعرضه للضرب من قبل الناس في الشارع.[1]

رغم أن اللص الثاني هو أحد الأسباب الرئيسية للفقر، في حين ان اللص الأول قد يكون ضحية للفقر الذي يسببه الثاني، إلا ان موقفنا من الشخصين هو هو أحد العوامل التي تديم الفقر، إذا اننا نكافئ الشخص الذي يتسبب في أضرار كبيرة، و نعاقب فقط الذين هم حقا ضحايا، فمواقفنا التي في غير محلها تسهم أيضا في الفقر، فعندما يؤخذ المال المختلس إلى خارج البلاد و وضعه في بنك أجنبي **سويسرا** على سبيل المثال، فإنه لا يساهم بأي شيء في الاقتصاد الوطني، بل يساعد فقط البنوك الأجنبية وبلدانها.

وعندما تصبح الظاهرة واسعة النطاق وراسخة كممارسة اجتماعية طبيعية، تتشكل إخفاقات كبيرة في النظام الاقتصادي والاجتماعي، حينها يعم الفقر.

1-1-3- التعليم: قد ثَبُت ان التعليم له آثار إيجابية كبيرة على الإنتاجية الزراعية، والعمالة، والوصول إلى الائتمان، واستخدام الخدمات الحكومية والصحية للكبار والأطفال. ويكشف أن الرجل والمرأة غير المتعلمة مرجح بكثير انهم سيخضون تجربة الفقر تحت خط الفقر دولار واحد في اليوم.

في جميع البلدان الدراسية، نسبة الذكور البالغين دون الالتحاق بالمدارس تقريبا ضعف أو أكثر بين الفقراء جداً بالمقارنة مع تخصصهم، ففي **فيتنام ونيكاراغوا** مثلا، الذكور البالغين الذين يعيشون في الفقر هم ثلاث مرات أكثر من المحتمل أن يكونوا من أولئك الذين يعيشون فوق دولار واحد في اليوم. وفي **بنغلاديش**، ما يقارب جميع النساء في الأسر الفقيرة جداً هن من غير المتعلمات **92**%، مقارنة مع أقل من نصف النساء في الأسر التي تعيش على أكثر من دولار واحد في اليوم **49**%، وتظهر البيانات أن الاغلبية من الناس أشد فقراً هم الأقل تعليما.

يمكن توفير جودة التعليم الابتدائي للأطفال من الأسر الفقيرة مع الأدوات اللازمة للخروج من دائرة الفقر، ولكن الأدلة نفسها تشير إلى ان الأطفال من الأسر الأكثر فقراً أقل احتمالاً للذهاب إلى المدرسة، ففي **الهند**، **48**% من الأطفال الذين يعيشون في الفقر المدقع اقل حضورا للمدرسة بالمقارنة مع **81**% أطفال الذين يعيشون بأكثر من دولار واحد في اليوم – الفجوة **33** نقطة مئوية- اما في **الفيتنام** الفجوة **30** نقطة مئوية، وفي **غانا وبوروندي 28** و **24** نقطة مئوية على التوالي. ففي بعض البلدان معدلات الانتساب إلى المدارس تظل منخفضة إلى درجة تنذر بالخطر على الرغم من أن معدلات الفقر قد انخفضت، وبهذا سيكون مستقبل الأطفال الذين يعيشون في الفقر المدقع مرتفعا.[2]

---

[1] Phil Bartle: Factors of Poverty: The Big Five, Published 2007, Updated 2013.06.16, Retrieved December 2022 (http://cec.vcn.bc.ca/cmp/modules/emp-pov.htm)

[2]Akhter U. Ahmed, Ruth Vargas Hill, Lisa C. Smith, and Tim Frankenberger (October 2007): Characteristics And Causes Of Severe Poverty And Hunger, 2020 FOCUS BRIEF on the World's Poor and Hungry People, International Food Policy Research Institute, Retrieved January 2023 (www.ifpri.org)

1-1-4- الانقسامات العرقية والصراعات: الكثير من البحوث الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى أن التوترات الاجتماعية الناجمة عن الصراعات الدينية والطائفية، الانقسامات العرقية، والعنصرية هي من الأسباب الكبرى لانتشار الفقر .وبالنظر إلى التنوع في اللغات والاتنيات في العديد من البلدان وعلى راسها بلدان أفريقيا، تستفحل فيها الصراعات والعنف والحروب الأهلية وهي تمثل واحدة من الأسباب الرئيسية للفقر.[1]

1-1-5- الكوارث الطبيعية: الكوارث على نطاق واسع تؤثر تاثيرا غير متناسب على الفئات الفقيرة في مجتمع، كما أنها تملك نسبيا حساسية أعلى لإحداث كارثة مقارنة مع مركز التنمية في المجتمعات المحلية. فالكوارث المتكررة تعرض الفقراء إلى زيادة مستويات الفقر عندهم، مثل العديد من الأسر التي غالباً ما تكون غير قادر على الخروج من دائرة الفقر.

الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل، حالات الجفاف والفيضانات والقوى البيئية الاخرى تدمر المحاصيل والحيوانات، المساكن والبنية التحتية للمجتمعات المحلية التي تضم اكبر نسبة من الفئات الفقيرة في جميع أنحاء العالم، وكثيراً ما تعاني البلدان النامية من هذه الأزمات أكثر وبحدة من البلدان الاخرى نظراً للموارد المحدودة، وضعف اليات الاستجابة للأزمات، ما عمق الفقر فيها اكثر.[2]

1-1-6- العولمة: يرتبط تنامي الفقر في العالم بطريقة غير مباشرة مع "**مسارات العولمة**"، اذ تشير بعض الدراسات إلى ان الفقر وعدم المساواة داخل الدولة الواحدة، قد ازداد في الدول حديثة العولمة والساعية إلى التوسع في الانفتاح الاقتصادي، ويعود جزء من تنامي هذه الظاهرة في دول العالم وخاصة منها النامية إلى أن متضمنات العولمة تضعف بعض جوانب الحكم وادارة الدولة، ومن ثم تجعل بعض ادوات السياسة غير فاعلة، وذلك ينمي تاثير سلطة الدول الغنية في الاقتصاد العالمي، فتقل الخيارات امام الدول المعولمة في مجال ادارة الاقتصاد الكلي، وتصبح الحكومات اقل حرية في التصرف ببرامج التوسع النقدي والمالي خلال فترة الركود، والتي يرافقها انتعاش الاجواء الاقتصادية المساعدة على تنامي الفقر.[3]

وقد تطورت الرؤية حول اليات انتاج الفقر من خلال التفسيرات التي تحدثها تناقضات العولمة وفي هذا يشير **بول كروغمان (Paul Krugman)** إلى ان التطورات الحديثة في المعرفة والتكنولوجيا، وما يرتبط بها من اعادة تقسيم العمل، والتطورات الاجتماعية في مجال التوزيع ولا سيما في ذلك الجانب المرتبط بتراجع دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية، قد ترتب عليه تراجع الطلب الفعال لدى افراد المجتمع من ذوي الدخل المحدود، فيتباطأ الميل نحو الاستثمار، وعلى الرغم من احتمالات حدوث النمو الاقتصادي، سيقود تباطؤ حجم التوظف في ظل معدلات النمو السكاني المرتفعة كما في البلدان العربية، إلى تنامي الفقر وتغير في خارطة الفقر في دول العالم النامية باتجاه تزايد الاهمية النسبية للفئات الهامشية، مولدا بذلك اشكاليلت اجتماعية معقدة في المدى الطويل.[4]

1-2- الأسباب الجزئية: The Micro Causes وهي تتعلق بالاسباب المحلية وهي تختلف من بلد الى أخر في العالم. ولتكن الجزائر كنموذج توضيحي لأسباب الفقر الجزئية في العالم.

---

[1] Causes Of Poverty: Op.cit.
[2] Padma Narsey Lal, Reshika Singh and Paula Holland (April 2009): Relationship Between Natural Disasters and Poverty: A Fiji Case Study, SOPAC Miscellaneous Report 678, International Strategy for Disaster Reduction,
[3] سالم توفيق النجفي: الفقر في البلدان العربية واليات انتاجه، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، ربيع 2008، ص 17.
[4] نفس المرجع: ص 18.

إن انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب الجزئية، والتي تتفاعل فيما بينها لتشكل آلية متجددة ومركبة لإنتاج ظاهرة الفقر، والتي من أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر، من هنا نرى أهمية الوقوف على أسباب ومحددات الفقر الجزئية في الجزائر، مضافة إلى الاسباب الكليانية على المستوى الدولي والتي لها تأثيراتها على تفشي الفقر في الجزائر كحتمية جغرافية أو سياسية أو حتى اقتصادية.

ومن بين أهم الأسباب والعوامل الجزئية التي ساهمت في ديمومة حياة الفقر وتزايده في الجزائر خاصة في السنوات الاخيرة هي كالآتي:

1-2-1- النمو السكاني: تشكل القضية السكانية وزيادة النمو السكاني المحور الأساسي لأي تخطيط تنموي، سواء كان في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك لأن عدم أخذ السكان في الحسبان عند إعداد الخطط التنموية، يؤدي إلى حدوث اختلال في عملية التنمية، لأن البشر هم هدف التنمية والأدوات الرئيسية لتحقيقها، فالزيادات السكانية تجعل المجتمع عاجزا عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية الأساسية للأفراد والجماعات في ضوء ما هو متاح من موارد، حيث بلغ النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة **2005 -2010** بـ **1.5 %** بمجموع سكاني بلغ **37** مليون نسمة سنة **2011** تشكل فيها نسبة الشباب **75%**، هذه النسبة شكلت ولا تزال تشكل تحديا أمام السياسات الاقتصادية، والاجتماعية التي تسعى إلى مكافحة الفقر، وهذا الوضع ولا شك يحث على العمل من أجل خلق نوع من التوازن، بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة في مجالات الغذاء، الصحة، التعليم، وفرص العمل، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال تبني برامج وسياسات سكانية واضحة ومحددة الأهداف وذلك لتحقيق التوازن المطلوب.[1]

1-2-2- حجم الأسرة: إن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر، فأكثر الأسر في الجزائر يعيلها رب أسرة متقاعد بنسبة **27.9%**، يليها رب أسرة ذو معاش بنسبة **16.70%**، وفي المرتبة الثالثة العامل اليدوي ب **14.52%**، في حين لا تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها رب العائلة يعمل براتب شهري سوى **10.76%**، هذا في وقت يخصص المواطن أكبر قسط من مدخوله اليومي أو الشهري للنفقات الغذائية، والتي تفوق ميزانيتها **58%**، في حين تقسم نسبة **41%** من الميزانية المتبقية بين نفقات السكن، النقل والصحة.[2]

1-2-3- البطالة: بالرغم من أن العوامل المختلفة تَترابطُ ولا يجِب أن تؤخذَ منفصلة، يجب ملاحظة ان نمو البطالة عامل اخر يؤثر في الفقر في المنطقة.

شهدت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا خلال السنوات **(1990-2000)**، وهي الفترة التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية، مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثما ا رت الجديدة من قبل المؤسسات

---

[1]: حاجي فطيمة:اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر في الفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 144.

[2]: تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، الجزائر، 2005 .

العمومية، والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة، وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة **1994** وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة **29.77%** سنة **2000**. [1]

معدلات البطالة المرتفعة هذه دفعت الحكومة للشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها، وذلك من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل، وانشاء هياكل متخصصة لتنفيذها ومؤسسات لتدعيم الشغل ومساعدة الشباب البطالين بان يكونوا منتدين في المجتمع، الا أن هذه السياسات زادت من هامش البطالة بين الشباب نظرا لعد عدالة هذه المؤسسات في معالجة ملفات البطالة عند الشباب.

وفي التقرير الأخير حول التوقعات الاقتصادية العالمية، الصادر مؤخرا عن **صندوق النقد الدولي** بمناسبة انعقاد الاجتماع السنوي في واشنطن، أكد صندوق النقد الدولي أن نسبة البطالة في الجزائر سيعرف ارتفاعا معتبرا خلال سنة **2015** ليصل إلى نسبة **11.3** % مقابل **10.8** % سنة **2014 و9.8** % سنة **2013** مقابل تراجع نسبة مؤشر النمو إلى **2.5**% مقابل **3.4** كشف عنها الافامي قبل عدة أشهر في آخر مراجعة له لنسبة النمو في الدول العربية. [2]

ويرجع **الافامي** أسباب ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر منذ شهر أفريل الماضي بنسب تراوحت بين **9.4 و9** % لسنتي **2014 و2015** إلى انخفاض نسب النمو في الأسواق الناشئة وعدم استقرارها أمنيا، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية وركود اقتصادات الدول المتقدمة في مقابل توقعاته بانخفاض الناتج الداخلي الخام للجزائر مقارنة بآخر الأرقام التي كشف عنها الصندوق شهر أفريل الماضي البنك الدولي، حيث أكد أن نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر ستبلغ **3.8** % في **2014 و4** % سنة **2015**.

ويتوقع صندوق النقد الدولي تراجعا بشأن ميزان الحسابات الجارية للخزينة العمومية الذي يتوقع المصدر ذاته أن يبلغ **3**% من الناتج المحلي الإجمالي عام **2014 و2.9** % عام **2015** مقابل **0.4**% سنة **2013**، في مقابل ارتفاع نسب التضخم على الرغم من تطمينات الحكومة لتصل إلى **4**% سنة **2015** مقابل **3.2**% و**3.3**% سنة **2013**. [3]

1-2-4- تباطؤ التنمية الاقتصادية: أثر التباطؤ الاقتصادي في التسعينات كان سببا في حدوث الفقر في الجزائر، وفي معظم الحالات، يعزى الاداء الضعيف إلى الانخفاض في نمو القطاع الزراعي والنمو الغير كفء في القطاعات غير الزراعية (مثل التصنيع والخدمات) ليمتص تأثيرات الانخفاض في القطاع الزراعي التقليدي. وهكذا، يمكن ان يقال ان الاداء الاقتصادي البطئ ادى إلى انخفاض في مستويات المعيشة للاسر وإلى زيادة في الفقر.

1-2-5- إستثمار أجنبي غير كاف: قد يفسر النمو المنخفض للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر جزئيا بحقيقة ضعف الجزائر فيما يتعلق بعناصر الإقتصاد الكلي، ومناخ الاعمال والمخاطر السياسية، قد تكون أكثر تأثيرا من المنافع التي يعرضونها للانتقال للاستثمار في الجزائر.

مع هذا، في السنوات الأخيرة، تطبق الجزائر سياسات لجذب الإستثمار الأجنبي في محاولة لتسخير العملية المتزايدة لعولمة الإنتاج وتحسن مناخ الإستثمار، واعتبار الإستثمار الأجنبي كبديل لقطاعِ الطاقة وإلى الإعتمادِ على الصادرات النفطية. [4]

---

[1] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، بروكسل - سبتمبر 2006، ص 18.

[2] International Monetary Fund: Algeria 2014 Article iv Consultation—Staff Report; Press Release and Statement by the Executive Director for Algeria, IMF Country Report No. 14/341, 2014.

[3] International Monetary Fund: Algeria 2014, Op.cit.

[4] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي(2006): مرجع سابق، ص ص 17-19.

2. أبعـاد الفقر: Dimensions of Poverty

2-1- الأبعاد السوسيو -اقتصادية:Socio-Economic Dimensions

التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري لتحقيق الحد من الفقر، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المطرد شرط أساسي لتحقيق هذه الغاية، كما ان إنشاء بيئة مؤسسية تفضي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية للتخفيف من حدة الفقر، وهذا يتطلب إطارا متناغم مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات مرنة بما فيها الكفاية للتغيير والتكيف مع الظروف الجديدة.

والعناصر الحاسمة تتمثل في سياسات الاقتصاد الكلي السليمة؛ إطار مؤسسي وقانوني يفي باحتياجات ومصالح جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع، وشفافية الحكم مع ضمانات فعالة ضد الفساد، ضمان حقوق الملكية الآمنة، ليس أقلها للفقراء، وإزالة الحواجز للخروج بالقطاع غير الرسمي إلى القطاعات الرسمية للاقتصاد.

فعالية النمو الاقتصادي كوسيلة للحد من الفقر المادي تختلف بين البلدان وعبر الزمان، ومن ثم فإنه من الضروري التركيز ليس فقط على معدلات النمو ولكن أيضا إلى أي مدى يمكن ترجمة هذا النمو في الحد من الفقر، هذا الأخير يعتمد على توزيع الموارد الأولية وعلى طبيعة النمو، تأثير الحد من الفقر للنمو الاقتصادي أعلى في البلدان مع توزيع عادل للموارد (الأرض ورأس المال والتمتع بحقوق الإنسان، والتعليم،.. إلخ) مما هو عليه في البلدان التي تعتمد بدرجة عالية على التوزيع غير العادل وعير المتكافئ لهذه الموارد، وهكذا فالقضايا المتعلقة بأوجه عدم المساواة في توزيع الموارد بحاجة إلى تناولها قبل أو بالتزامن مع الجهود الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ومن المهم أيضا النظر في نوعية النمو من منظور الاستدامة البيئية، فالنمو الاقتصادي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع تربية مسؤولة للبيئة والموارد الطبيعية بغية إحداث تأثير إيجابي دائم على الفقر.

السياسات المالية يمكن أن تلعب دوراً هاما في تزويد الفقراء بالموارد الإنتاجية، ففرض ضرائب تصاعدية – أو على الأقل عدم وجود ضرائب تنازلية – يمكن أن يضمن للفقراء اسهام ليس أكثر من نصيبها العادل من تكاليف القطاع العام، فحسن أداء النظام المالي ضروري لوجود توجه لصالح فقراء، فالتهرب من دفع الضرائب والاختلاس يؤثر سلبا على الفقراء، فجانب الإنفاق للنظم الضريبية يمكن أن يكون أيضا له آثار كبيرة على الفقر وعدم المساواة، فالتركيز القوي على القطاعات الاجتماعية غالباً هو بمثابة خطوة هامة نحو اتجاه لصالح الفقراء.

الزيادات في العمالة والعمل الانتاجي يوفران الرابط الرئيسي بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وللحد من الفقر كان من الضروري على حد سواء، تعزيز قدرة الاقتصاد على توليد العمالة المنتجة وظروف العمل اللائقة، وتعزيز قدرة الفقراء على الوصول إلى هذه الفرص.

التعليم والصحة المركزية هي أيضا جزء من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي أن تضمن لجميع الناس، وبالإضافة إلى ذلك عدد قليل من الأشياء يمكن أن تسفر عن عوائد أعلى للحد من الفقر في الاستثمار للوصول المتكافئ إلى التعليم والصحة، والتعليم تم تعريفه

مرارا وتكرارا كعامل هام جداً في الحد من الفقر، وعلاوة على ذلك، هو واحد من أهم الارصدة لغالبية الأسر المعيشية الفقيرة والأفراد في عملهم. [1]

الفقراء أيضا يعانون من الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق والمعلومات ومن عدم قدرتهم على تقوية نفوذهم وتنظيم أنفسهم، فهم غالباً ما يبعدون إلى الهوامش وإلى خارج القطاع الرسمي من الاقتصاد، والنتيجة هي ارتفاع تكاليف المعاملات، وانخفاض العائدات على الموارد الإنتاجية، إن أنشطة القطاع غير الرسمي مع انخفاض الأجور وقلة الحماية أو عدمها بموجب قوانين العمل هي مصدرا أكثر أهمية لكسب الرزق للجماعات الأكثر فقراً من الاكثر ثراءًا وبالنسبة للنساء والأطفال أكثر من الرجال.

الفساد والسعي إلى الربح ليست فقط تضر بالتنمية الاقتصادية، بل أيضا لها تأثير أكبر على نحو غير متناسب على الفقراء، فالشفافية بدرجة عالية، والقواعد الواضحة للمساءلة هما بمثابة ردع قوي للفساد وضرورة لتعزيز الفرص المتاحة للفقراء.

إن معالجة الأبعاد الاجتماعية للحد من الفقر يتطلب فهم جيد للعلاقات الاجتماعية والمؤسسات وكذلك تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والخصوصية الثقافية عامل مهم في الحد من الفقر سواء بمعناها الواسع (من حيث كيفية فهم حياة الناس وتنظيم أنفسهم) أو في معناها الضيق (كيف تفهم والآراء التي يتم التعبير عنها). والاعتراف بالتعددية عنصر أساسي في خلق ظروف الحياة المستدامة وتحسين الظروف المعيشة، والتفاوت الاجتماعي – بغض النظر عن إذا كان يوجد على الأساس الجنس أو العرق، الإعاقة، والعمر أو خطوط أخرى – يعيق تحقيق مجتمع تعددي.

الفقر قائم على اساس عدم المساواة بين الجنسين وحرمان المرأة من حقوقها الأساسية (بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية)، واضعافها واذلالها إلى جانب تقييد وحصر حصولها على الموارد وفرص العمل والأمن. القيود المفروضة على الإمكانات الإنتاجية للمرأة تساهم في خفض دخل الفرد والأسرة المعيشية، فضلا عن النمو الاقتصادي على المستويات الوطنية فالاستثمارات في تعليم الإناث والرعاية الصحية تدفع أرباح عالية بوجه خاص فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر على نحو مستدام للأجيال الحاضرة والمقبلة.

2-2- الأبعاد البيئية: Environmental Dimensions [2]

الفقراء هم خاصة – وبشكل مباشر- يعتمدون على الموارد الطبيعية للبقاء على قيد الحياة (مثلاً بسبب أصولها المحدودة وزيادة الاعتماد على موارد عامة لكسب الرزق)، فالتربة ذات النوعية الجيدة وإنتاجية الغابات والنظم المائية، والمياه النظيفة والهواء هي الأصول اللازمة لكفالة الأمن الغذائي، والطاقة، والمأوى والصحة الجيدة. فالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة ذلك شرطا أساسيا للحد من الفقر بصورة فعالة، والإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والتدهور البيئي هو ليس فقط بمثابة تعزيز للفقر في الحاضر، ولكن أيضا يضع سبل العيش المستدامة للأجيال المقبلة في خطر.

البيئة السليمة والتنمية المستدامة تستلزم وجود توقعات واسعة النطاق، ويجب أن ترتكز على استخدام وإدارة الموارد الطبيعية للإنتاج والإستهلاك، والسيطرة على التلوث، والمحافظة على النظم الإيكولوجية ووظائفها، هذا سوف يوفر حماية صحية للسكان الفقراء، ويعزز

---

[1] Bernadette Gavino-Gumba: the social and economic dimensions of rural poverty in the province of masbate, 11th National Convention on Statistics (NCS) EDSA Shangri-La Hotel, October 4-5, 2010.

[2] Lía Navarro (Apri l 2001): Exploring the environmental and political dimensions of poverty: the cases of the cities of Mar del Plata and Necocea –Quequén, Environment&Urbanizat ion Vol 13 No 1, (pages 185-199), pp 190- 195.

قدراتهم في الحصول على فرص الرزق على سبيل المثال الزراعة على نطاق صغير، الحراجة (الغابات) وصيد الأسماك وفي إدارة المناطق المائية الساحلية والبحرية.

الفقراء هم عرضه لتدهور المشاعات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية، تغير المناخ من المتوقع أن يسبب زيادة كبيرة في نطاق وشدة المجاعة، تناقص التنوع البيولوجي، ما لم يوقف، يشكل تهديدا خطيرا لأشد الناس فقراً حيث تعتمد معيشتهم على مجموعة متنوعة من الموارد بدلاً من التركيز على الزراعات الأحادية، التنوع الجيني بين الأنواع والأصناف النباتية والحيوانية الحاسمة في إنتاج الغذاء في تطوير محاصيل جديدة، والسلع الأساسية والأدوية في تشكيل التلقيح، الأمن الغذائي للفقراء يعتمد على نظام إيكولوجي سليم وأساسي.

إجهاد البيئة ذو الصلة مثلا بالجفاف وتعرية التربة والفيضانات، يسبب المجاعات ويخلق اللاجئين، كما يسهم في إعاقة الصحة العقلية والجسدية للفقراء، كما يؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة في التنمية مثل انعدام الأمن الغذائي. فالفقر والصحة والبيئة عوامل كثيراً ما تتفاعل في دائرة مفرغة، فالفقراء هم أقل قدرة على التعامل مع الإجهاد بمختلف أنواعها وأنهم يفتقرون إلى الوسائل اللازمة للحد من ذلك، على سبيل المثال القوة النقدية اللازمة لمنع تآكل التربة، التي تضعف الإنتاج الزراعي الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل، وسوء التغذية وتزايد المخاطر الصحية، فالأمراض وسوء التغذية تجعل الناس أقل قدرة على العمل.

كما أن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية لديها بعد جنساني، فالرجل والمرأة بحكم التقاليد غالباً ما يستخدمان الموارد الطبيعية بطريقة مختلفة وحسب أدوارهم المختلفة في المجتمع ونضوب هذه الموارد الطبيعية والتلوث البيئي الناجم إلى حد كبير عن الإجراءات الاستهلاكية المتخذة من جانب الاغنياء، لا يبقى للفقراء لكسب عيشهم الا المناطق التي يكون بها أقذر الماء وأفقر التربة والغابات البعيدة أو المتدهورة.

2-3- الأبعاد السياسية:[1]Political Dimensions

توفر أطر حقوق الإنسان قاعدة معيارية للحد من الفقر، بينما الديمقراطية تنظم الحياة السياسية والاجتماعية لهذه الغاية، واحترام حقوق الإنسان هو أولاً وقبل كل شيء على عاتق الدولة، وهو يعتمد على الإرادة السياسية ووعلى الموارد.

الديمقراطية وحقوق الإنسان هي مقاربة لترجمة احتياجات الفقراء في الحقوق، والاعتراف بهم كمواضيع نشطة وأصحاب مصلحة، كذلك فإنه يحدد التزامات الدول التي تلزم باتخاذ خطوات—على سبيل المثال من خلال التشريعات والسياسات والبرامج— التي تهدف إلى احترام وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الافراد الخاضعين لسلطتها، والمبادئ الثلاثة الاتية تبرز هذه الأهمية على وجه الخصوص:

- جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.
- الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.
- المشاركة والتمثيل في صنع القرار العام.

تصميم وقدرة الدولة على ضمان حقوق الإنسان والحريات لجميع مواطنيها ذو أهمية محورية وتشمل هذه الحقوق كل من الحقوق السياسية والمدنية، مثل حرية الفكر والتعبير، الحق في محاكمة عادلة، الحرية والأم، الحماية من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، كما

[1] Lía Navarro (Apri l 2001): Op.cit.pp 196-198

تشمل أيضا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في الغذاء والسكن والصحة والتعليم، الحق في الضمان الاجتماعي والحماية من الاستغلال وإساءة المعاملة للأطفال.

يمكن تتبع جذور الفقر من خلال علاقات القوة غير المتكافئة في أي دولة، ولذا من المهم تمكين الفقراء المشاركة في والتأثير على النقاشات العامة للدولة، كشرط أساسي للأفراد والجماعات أن تتاح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات وتسوية ألنزاعات في الدولة بحرية عن ابداء آرائهم، وهذا يتعلق بجميع المجالات لتبادل الأفكار، وعلى جميع مستويات صنع القرار: المجالس التشريعية الوطنية، انتخاب المجالس في المقاطعات والمجالس على المستوى والصعيد المحلي، بالإضافة إلى متطلبات أساسية أخرى مثل وجود وسائط إعلام مستقلة، وحرية تكوين الجمعيات التي تمكن الفقراء من اتخاذ إجراءات جماعية وتنظيم أنفسهم كجماعات ضاغطة.

3. إنعكاسات الفقر: Impacts of Poverty

انعكاسات الفقر مترابطة في أغلب الأحيان حيث أن مشكلة واحدة قلما تحدث وحدها، فعلى سبيل المثال سوء مرافق الصرف الصحي تجعل من السهل معها نشر الأمراض الخطيرة منها القديمة والجديدة، وعليه يمكن القول بأن الفقر هو أكثر الظواهر الاجتماعية حدة من حيث انعكاساته على عدة مستويات وامتداداته السلبية في جميع ميايدين ومجالات الحياة.

3– 1– على المستوى الاجتماعي: Social-level Impacts

3– 1–1– على مستوى الأفراد: حلقات الفقر المفرغة تعني تلك الأوبئة والمشاكل التي تم تمريرها من جيل إلى آخر مدى الحياة، على سبيل المثال يمكن تسمية عدد قليل من هذه الأوبئة الوراثية: لا مدرسة ولا تعليم، عمالة الأطفال لمساعدة الآباء والأمهات، الافتقار إلى النظافة الصحية الأساسية، انتقال الأمراض. ومن بين المشاكل والأوبئة الأخرى المرتبطة بالفقر:

– الكحول وتعاطي مواد الإدمان من الأطفال في الأحياء الفقيرة، وهذا عادة يؤدي إلى التدمير الذاتي، وهو امر شائع جداً غالباً لما تُتخذ كوسيلة للتعامل مع حالات الإجهاد واليأس.

– الحوادث الناجمة عن بيئات العمل غير الآمنة (الآلات في الصناعة أو الزراعة)، فضلا عن مخاطر العمل الأخرى مثل التسمم بالمبيدات الكيميائية، التعرض لاخطار الحيوانات البرية نظراً لعدم توفر الحماية المناسبة.

– المساكن الفقيرة وفقر الظروف المعيشية، أسباب كلاسيكية لانتشار الأمراض.

– الأمراض ذات الصلة بالأغذية والمياه، ببساطة لأن الفقراء لا يستطيعون دائماً تأمين الأطعمة والمياه الجيدة والامنة. [1]

3– 1–2– على مستوى الأطفال (الضحايا الضعفاء): منذ مدة من الزمن وحصة الأطفال المتأثرين بالفقر في تزايد مستمر، والأطفال هم أولئك الذين ليس لديهم أقل قدرة على الاختيار ولا القدرة على تغيير ما يحدث لهم، ويمكن حصر بعض الاثار الممكنة للفقر على الأطفال في: البطالة، وانعدام الخدمات الأساسية، الافتقار إلى التعليم، سوء التغذية، العنف الممارس عليهم في الاسرة وخارجها، العمالة غير الرسمية للاطفال، الأمراض بجميع أنواعها (الأوبئة، الامراض المزمنة، انخفاض الوزن عند الولادة، وفيات الرضع، تقزُّم النمو...الخ).

---

[1] Causes & Effects of Poverty On Society, Children & Violence : Published March 2011, Retrieved January 2023 (https://bit.ly/3jhppb2)

كما ان من آثار الفقر على مرحلة النمو عند الأطفال، انهم يعانون من مشاكل عاطفية وسلوكية في كثير من الأحيان مما هو عند الأطفال غير الفقراء، مما يؤدي بهم إلى بناء سلوك معادي للمجتمع، والذي يعتبر بمثابة حماية نفسية ضد بيئتهم المعادية، ذلك أن التمييز والاستبعاد الاجتماعي غالباً ما دفعهم إلى ان يكون أكثر عدوانية وأقل ضبط للنفس، كما أنهم يكبرون وهذه السلوكيات هي الاخرى تزيد أكثر وأكثر رسوخا في شخصياتهم، وغالباً ما تعتبر غير قابلة للاسترداد. [1]

ان الاختلافات الكبيرة في الوضع بين الأطفال الفقراء وغير الفقراء تعكس العوامل المختلفة للمعيشة فيما بينهم مثل عامل الدخل، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالذين يعيشون في حالة فقر.

3- 1-3- على مستوى المرأة (تأنيث الفقر): إذا كانت القيمة المطلقة (أي فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية) أقل النساء يعيشون في الفقر أكثر من خمسين عاماً، في الواقع هناك حصة متزايدة من النساء في الفقر في العالم في جميع أنحاء العالم، هذا الاتجاه كما هو معروف بظاهرة تأنيث الفقر هو بعد آخر من الآثار الواضحة للفقر إن الاتجاه نحو مزيد من الأسر ذات العائل الواحد فقط جعلت الأمور أكثر سوءا، وقد أصبحت المرأة أكثر عرضه لبيئتهم الفقيرة، فيجدن أنفسهن مجبرات على تغذية دائرة الفقر التي يعيشن فيها مع أطفالهم.

إذ أن في كل مكان تقريبا في العالم يتم فصل النساء للوصول إلى التعليم (لأسباب سياسية أو دينية أو اجتماعية) وفي بعض الأحيان تحريم عملها. كما أن هناك مصالح (سياسية أوإجتماعية) واضحة في إبقاء المرأة في هذه الحالة من الفقر. ومن المستحسن دائماً عند القتال ضد الفقر البدء بتمكين المرأة بكل وسيلة ممكنة عل حل الكثير من مشاكلها، كونها حجر الزاوية في الأسرة، كما يمكن أن يكون فقر المرأة له تأثير كبير ليس فقط على دخل الأسر المعيشية، ولكن أيضا على تعليم الأطفال (بما في ذلك المرافق الصحية)، وتجنب وفيات الأطفال مبكرا بسبب العادات السيئة غير اللائقة في نوع الطعام أو المياه.[2]

3- 1-4- على مستوى المجتمع: في نهاية المطاف، الفقر هو أسباب رئيسية للتوتر الاجتماعي ويهدد بتقسيم الأمم بسبب مسألة التفاوت، في عدم المساواة في الدخل خاصة، يحدث هذا عندما يتم توزيع الثروة في بلد ضعيف بين مواطنيها. وبعبارة أخرى، عندما تكون أقلية صغيرة مركزة عندها جميع رؤوس الاموال. الميزة في البلدان الغنية أو المتقدمة على سبيل المثال هو وجود طبقة وسطى، ولكن مؤخرا شاهدنا حتى هذه البلدان تفقد تدريجيا الطبقة المتوسطة، ومن ثم تزايد عدد من أعمال الشغب والمواجهات.[3]

في أي مجتمع يشكل الفقر أهم العوامل الخطيرة جداً التي يمكن أن تزعزع استقرار المجتمعات بأكملها، وما الربيع العربي الا مثال جيد آخر، على مثل هذه البلدان المعنية، والثورات العربية بدأت بسبب عدم وجود فرص عمل وارتفاع مستويات الفقر، وقد أدى هذا إلى الإطاحة بمعظم هذه الحكومات من أن أجل السعي وراء إعادة الاستقرار والعدالة والأمن الإجتماعي للشعوبها.

3- 2- على المستوى الاقتصادي: Economical-level Impacts

---

[1] Jeanne Brooks-Gunn. Greg J. Duncan (Summer/Fall. 1997): The Effects of Poverty on Children, The Future of Children, Children and Poverty, Vol. 7 • No. 2 /55-71, pp 57-64.
[2] Valentine M. Moghadam (July 2005): Op.cit. .
[3] Bart Schultz: Poverty and the Humanities, Retrieved January 2023.
https://lucian.uchicago.edu/blogs/povertypromisepossibility/files/2010/11/Humanities.pdf

3- 2-1- على مستوى ظهور العمالة غير الرسمية: القطاع غير الرسمي يسبب آثار سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية. فعلى المستوى الكلي، تؤدي العمالة غير الرسمية إلى معدلات عالية في الحد من الوعاء الضريبي ومن ثم الحد من حجم الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الاجتماعية الحيوية مثل توفير الحماية الصحية والحد من البطالة، كما ان العمالة غير الرسمية قد تؤثر سلبا أيضا على القدرة التنافسية وعلى النمو الاقتصادي، ذلك أن الوظائف غير الرسمية تكون أقل كفاءة وإنتاجية.

أما على المستوى الجزئي، تعني العمالة غير الرسمية في كثير من الأحيان حبسهم في أنشطة ذوي الأجور المنخفضة والمعرضة للخطر وغير المستقرة، وتزايد الفقر نظرا لطبيعة ونوعية الوظائف المنخفضة.[1]

3- 2-2- على مستوى ترشيد النفاقات العامة: تركيز الفقر له تأثير سلبي كبير على الصحة المالية، حيث أنه يزيد من الإنفاق على برامج مكافحة الفقر، ويثير أيضا تكلفة توفير الخدمات العامة أكثر عمومية مثل حماية الشرطة والاطفاء. وتظهر الدراسات على مدى العقدين الماضيين أن أنماط الإنفاق على الفقر يؤثر بشدة على النفقات العامة المحلية بعد التحكم بالخصائص الديمغرافية والمؤسسية والمالية. وعلاوة على ذلك، العبء المالي للفقر قد ازداد بأكثر سرعة مما كانت عليه عن النفقات العامة لبرامج مكافحة الفقر في حد ذاته، لأن للخدمة العامة آثار على الفقر، الذي عادة يعوض باسم السياسات الضريبية للدولة، لمواجهة الضغوط المالية المتزايدة، هذه الضغوط تعزز أنماط الفقر واللامساواة داخل المناطق الفقيرة.[2]

3- 3- النتائج على المستوى البيئي: Environmental-level Impacts

لا يوجد دليل على أن الفقر، لا سيما في المدن قد يؤثر على البيئة. لكن من ناحية أخرى، التكنولوجيات المتخلفة (أو حتى المتقدمة) وكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة (كمّ الطاقة التي يحتاجها لإنتاج كمية من السلع) هي التي تؤثر إلى حد كبير على البيئة.

وعلى العموم، أسلوب حياة الطبقات الوسطى والعليا أيضا مسؤولة إلى حد كبير في إستنزاف الموارد الطبيعية وإنتاج النفايات (السامة). أو على الأقل هي أساليب الحياة القائمة على الإفراط في الاستهلاك الحقيقي هي المسؤولة.

تلوث الهواء والماء والتربة خلق مخاطر صحية بالإضافة إلى إتلاف الأصول الاقتصادية، تلوث الهواء الناتج عن تقنيات الإنتاج غير الملائمة المستخدمة من قبل الفقراء نظرا للافتقار إلى المعرفة الأفضل أو إلى رأس المال للاستثمار في التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة. أما تلوث المياه فهو ناتج من عدم كفاية إمكانية الوصول أو إلى إستخدام المعلومات المتعلقة بالإدارة السليمة للمياه المتوفر، ما يهدد مصائد الأسماك ويخلق مشاكل صحية تزيد من فقر الفقراء.[3]

ويظل الحكم الرشيد والإدارة الرشيدة للموارد أفضل طريقة لمعالجة كل مشكلات البيئة والفقر ومن السخرية تماما في الواقع أن مدى الأضرار التي لحقت بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية بفضل الفقر ومستويات منخفضة جداً من الاستهلاك فإنه يعني ضمناً، كانت محدودة نسبيا.

3- 4- النتائج على المستوى الصحي: Health-level Impacts

---

[1] Johannes P. Jütting and Juan R. de Laiglesia (2009): Is Informal Normal? Towards More and Better Jobs in Developing Countries, Corrigenda to OECD Publishing, p11. (be found on line at: www.oecd.org/publishing/corrigenda .)

[2]Pascale M. Joassart-Marcelli, Juliet A. Musso andJennifer R. Wolch (June 2005): Fiscal Consequences of Concentrated Poverty in a Metropolitan Region, Annals of the Association of American Geographers Volume 95, Issue 2, pages 336–356.

[3] Mink, S.D. (1993): Poverty, Population and the Environment, World Bank Discussion paper, No. 189, Washington DC ب

هناك ارتباط قوى بين الفقر وسوء المستوى الصحي للفقراء، فالبلدان التي ترتفع فيها نسبة انتشار نقص الأغذية ترتفع فيها أيضا نسبة الأطفال متوقفي النمو وناقصي الوزن، وفي هذه البلدان تعيش نسبة كبيرة من السكان في حالة من الفقر الشديد، وفي البلدان التي يعاني فيها أكثر من **35** في المائة من السكان نقصا في الأغذية تكافح نسبة مقابلة من أجل البقاء على قيد الحياة بأقل من دولار واحد يوميا.

وإذا كانِ الفقر أيضا سببا للجوع، فإن الجوع أيضا قد يكون سببا للفقر، فالجوع يحرم المعوزين من المصدر الوحيد الذي يمتلكونه وهو القوة والمهارة من أجل العمل المنتج. وقد أكدت دراسات عديدة أن الجوع يضر بقدرة الفقراء على تنمية مهاراتهم كما يقلل من إنتاجية عملهم .

أما الجوع أثناء الطفولة فهو يضر القوى العقلية والبدنية، ويعرقل القدرة على التعلم في المدرسة والكسب من العمل عندما يصل الأطفال إلى سن البلوغ، وتوضح الدلائل المأخوذة من المسوح الغذائية الأسرية في البلدان النامية أن ناقصي الأغذية الذين يتسمون بالبنية الضعيفة يحصلون على قدر أقل في الوظائف التي تحتاج إلى جهد بدني. وانتهت دراسات أخرى إلى أن وجود زيادة بنسبة واحد في المائة في مؤشر كتلة الجسم (الوزن بالنسبة للطول) يؤدي إلى زيادة بنسبة أكتر من اثنين في المائة في الأجور لأولئك الذين يتجه مؤشر قياسهم إلى الطرف الأدنى. [1]

ويمكن أن يؤدي الفقر إلى خفض القدرة على العمل وتشير الدراسات إلى أن أنيميا نقص الحديد تقلل من إنتاجية العامل اليدوي بنسبة تصل إلى **17** في المائة، ونتيجة لذلك فإن البالغين الذين يعانون الجوع وسوء التغذية يحصلون على أجور أقل مقابل عملهم، كما أنهم لا يستطيعون العمل لساعات طويلة وسنوات كثيرة مثل قرنائهم الذين يحصلون على القدر الكافي من الغذاء لأنهم غالبا ما يتعرضون للمرض فضلا عن العمر القصير.

وعلى غرار ذكر العمر القصير فإن هناك ملايين من البشر يموتون بالفعل كل عام نتيجة للجوع من بينهم **6** ملايين طفل في دون سن الخامسة. ومن هؤلاء الملايين قلة قليلة نسبيا ممن يعدون ضحايا المجاعات التي تجتذب العناوين الرئيسية في الصحف والنشرات المصورة والمعونة الخاصة بحالات الطوارئ. ولكن هناك ملايين غيرهم أكثر كثيرا يموتون من دون أن يلحظهم أحد، إذ تقتلهم تأثيرات الجوع وسوء التغذية المزمنين فهم ضحايا "**مجاعة خفية**" تؤدي إلى تقزيم نموهم واستنزاف قوتهم وشل أجهزتهم المناعية .

وعندما يزيد انتشار الفقر يرتفع أيضا معدل الوفيات بين الرضع والأطفال دون سن الخامسة كما ينخفض العمر المرتقب عند الولادة. وفي أسوأ البلدان نكبة بالجوع لا يكاد يتعدى العمر الصحي المرتقب للطفل المولود حديثا **38** عاما في المتوسط (مقارنة بحياة موفورة الصحة تدوم **70** عاماً في **24** من أغنى الدول). وغالبا ما يموت واحد بين كل سبعة أطفال يولدون في البلدان التي يكون فيها الجوع أكثر انتشارا قبل أن يبلغ سن الخامسة[2] .

---

1 تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2002): انعدام الأمن الغذائي، عندما يضطر الناس إلى الحياة مع الجوع ويخشون بأس المجاعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما. أنظر الموقع http://www.fao.org/docrep/005/y7352a/y7352a00.htm

2تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2002): مرجع سابق.

وبالطبع فإن حالات قصر العمر لا تعزى كلها إلى آثار الجوع فهناك عوامل أخرى تتضافر مع الجوع وسوء التغذية لتحكم على عشرات الملايين من الناس بالموت المبكر. فقد أدى مرض الايدز، الذي يجتاح كثيرا من البلدان التي يزيد فيها انتشار الجوع إلى خفض متوسط العمر المرتقب في جميع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء بمقدار خمس سنوات للمرأة و**2.5** سنة للرجل .

وحتى بعد تعويض أثر الايدز والعوامل الأخرى تظل العلاقة صارخة بين الفقر المزمن وارتفاع معدل الوفيات، وتشير كثير من الدراسات إلى أن هذه العلاقة ليس سببها التوافق المكاني أو الزماني فقد أكدت سلسلة من الدراسات التحليلية منذ أوائل التسعينات أن ما بين **50** و **60** في المائة من وفيات الأطفال في العالم النامي تعزى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الفقر (الجوع وسوء التغذية). ويعزى عدد قليل نسبيا من هذه الوفيات إلى الموت جوعا، إذ أن معظم هذه الوفيات إنما تحدث بسبب استمرار عدم كفاية الأغذية والمغذيات الضرورية الأمر الذي يصيب الأطفال بالضعف ونقص الوزن والتعرض للأمراض .

وكما هو المتوقع، فإن الغالبية العظمى من الأطفال البالغ عددهم **153** مليون طفل دون سن الخامسة والذين يعانون نقص الوزن في البلدان النامية تتركز في البلدان التي يزيد فيها انتشار نقص الأغذية. وحتى لو كان سوء التغذية بدرجة خفيفة إلى معتدلة، فإنه يزيد من مخاطر موت الأطفال بسبب الأمراض الشائعة بينهم. وبوجه عام، توضح الدراسات التحليلية أن خطر الوفاة يزيد مرتين ونصف بين الأطفال الذين يعانون درجة خفيفة من سوء التغذية عن الأطفال الذين يحصلون على تغذية كافية، وتزيد المخاطر زيادة حادة مع زيادة شدة سوء التغذية (تقاس على أساس النسبة بين الوزن والعمر). وتزيد مخاطر الوفاة بمقدار **4.6** مرة بالنسبة للأطفال الذين يعانون سوء التغذية بصورة متوسطة، وبمقدار **8.4** مرة للأطفال الذين يعانون سوء التغذية بصورة حادة.[1]

3- 5- على المستوى الأمني: Security-level Impacts

3- 5- 1- على مستوى إنتشار الجريمة والعنف: تختلف الجريمة عبر الزمان والمكان؛ أنها عالية في مجالات محددة ومنخفضة في حالات أخرى، عادة مع اختلافات هائلة في الثروة. وقد أدى هذا دائماً بالخبراء الى دراسة السبب وما يحدث في تلك الأماكن حيث يوجد تركيز للجريمة.مما لا شك فيه أن الجريمة تحتل مرتبة عالية بين آثار الفقر، وإفقار تلك الأحياء أو مدن بكاملها وتظهر نفس المشاكل مع الكبار غير المتعلمين والأطفال التي تغذي أكثر من البطالة والجريمة وثم تؤدي إلى الفقر المزمن، وتدوم طويلاً.

فهناك أنواع مختلفة من الفقر بالنسبة لمختلف الجرائم، ولكن حل هذه القضايا، بشكل أساسي برؤية أكثر تفصيلاً وتعمقاً من دائرة الفقر هنا، وما الآثار الدقيقة للفقر على الجريمة في مختلف المجتمعات والبيئات.

وعلى سبيل المثال فهو ثبت أن البطالة أكبر عامل لأنواع معينة من الجريمة مما عدم المساواة في الدخل. الدخول المنخفضة على الجانب الآخر تميل إلى حفز الجرائم المتعلقة بالملكية (السطو على المنازل، وكل ذلك) ولكن الحد من العنف. عموما وقد أظهرت الدراسات تأثيرات مختلفة جداً من الفقر، بالنسبة لأنواع مختلفة من الفقر: من التفاوت في الدخل، إلى الإقصاء الاجتماعي والبطالة.[2]

3- 5- 2- على مستوى توسع الإرهاب: أثار الفقر على الإرهاب ليست مباشرة كما تصورها وسائل الإعلام غالباً، على أن الفقر وقود الإرهاب لأنه يخلق حالة من البؤس والإحباط الذي يدفع الناس بالانضمام إلى المنظمات الإرهابية.

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] François J. Bourguignon (2000) : Crime As a Social Cost of Poverty and Inequality: A Review Focusing on Developing Countries, The World Bank, Washington, DC and Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Paris, pp 171-191.

غالباً ما يتم تعريف الفقر كعامل محدد لمشاركة المجموعات الإرهابية، فنجد بعض الدراسات على المستوى الكلي، تربط بين الانخفاض الكلي في الظروف الاقتصادية والاجتماعية مع زيادة إنتاج الإرهابيين، في حين تقترح البحوث على المستوى الجزئي ان لدى الإرهابيين متوسط الحالة الاجتماعية الاقتصادية، والتحصيل العلمي غالبا ما يكون ضعيفا، وعليه فإن زيادة مشاركة المجموعات الإرهابية يكون اختيار لدى الافراد الذين يعيشون في البيئات الضعيفة اقتصاديا.[1]

وبطبيعة الحال، بعض الإرهابيين يأتون من البلدان الفقيرة مع ارتفاع معدلات البطالة فيها، والمنظمات الإرهابية غالباً ما توفر رواتب أعلى من وظائف أخرى. وتظهر الدراسات أن البلدان ذات الحكومات الضعيفة ومؤسسات هشة ومحدودة في مجال الحقوق المدنية تعتبر بيئة عظيمة لتعزيز إنتاج النشاط الإرهابي. فالبلدان التي تمر بالمراحل الانتقالية الصعبة – أي من استبدادي إلى نظام ديمقراطي–غالباً ما تواجه عدم الاستقرار السياسي مع عدم وضوح بعض القواعد والقوانين. وغالبا تأتي هذه الفترات من التغيير العميق مع التحول في النظام الاجتماعي، والقيم، وأساليب الإدارة التي قد تجد الكثير من الناس المتضررة منها.

خاتمة: Conclusion

إن تحديد أسباب الفقر، أبعاده وإنعكاساته تعتبر الطريقة المثلى التي تضمن اختيار الإستراتيجيات المناسبة لمحاربة الفقر والحد منه بما يتناسب مع ظروف كل دولة ووضعها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي الداخلي. لذا، يجب التعامل مع قضية الفقر بشكل شامل ومتعدد الأبعاد، بالاعتمادعلى نهجٍ متكامل يركز على تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ويتطلب ذلك تنفيذ سياسات عميقة وتدابير فعالة على المستويات الوطنية والدولية.

ففي سياق التنمية المستدامة، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام الذي يضمن توزيع عادل للثروة والفرص. يجب أن تشمل السياسات الاقتصادية إجراءات تعزز الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز الابتكار وتطوير القدرات البشرية، بالإضافة إلى تشجيع الريادة الاقتصادية وتنمية القطاعات الاقتصادية القائمة على الموارد المحلية.

على المستوى الاجتماعي، ينبغي أن تركز الجهود على تعزيز التعليم وتوفير فرص التدريب والتأهيل المهني للأفراد المحرومين، بالإضافة إلى توفير حماية اجتماعية ورعاية صحية شاملة. يجب أن تعمل السياسات الاجتماعية على تقليل الفوارق في الوصول إلى الخدمات الأساسية وتوفير فرص متكافئة للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن الجهود المبذولة لمكافحة الفقر التوعية والتغيير في الثقافة والقيم المجتمعية، بحيث يتم تعزيز المشاركة المجتمعية وتقوية الروابط الاجتماعية والتضامن بين الأفراد.

على المستوى الدولي، يجب أن يتم التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي لتبادل الخبرات والمعرفة وتقديم الدعم المادي والفني. يمكن أن تلعب المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دورًا هامًا في تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] Jennifer Kavanagh (February 2011): Selection, Availability, and Opportunity: The Conditional Effect of Poverty on Terrorist Group Participation, Journal of Conflict Resolution, vol. 55 no. 1, pp 106-132.

يجب أن يكون هناك التزام قوي بتوفير التمويل المستدام للبلدان النامية والمجتمعات المحرومة، بما في ذلك زيادة المساعدات الإنمائية وتخفيف الديون وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتبنى الدول سياسات وتشريعات قوية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، حيث يعد الفساد عاملاً رئيسيًا يسهم في تفاقم الفقر وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات.

كما ينبغي أن يكون لدى الدولة رؤية مستدامة وطويلة الأمد لمكافحة الفقر تتضمن التركيز على تعزيز المساواة وتوزيع الثروة بشكل عادل، وتمكين الفرد وتمكين المجتمعات المحرومة من اتخاذ قراراتها الخاصة والمشاركة الفعالة في صياغة السياسات التي تؤثر على حياتهم.

في الاخير وجب الاخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتداخل وتؤثر في الفقر. فمن الناحية الاقتصادية، يجب أن تكون هناك استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل اللائقة وتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. ينبغي تعزيز الاقتصاد المحلي وتنميته، بما في ذلك دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرات الاقتصادية للفرد والمجتمعات المحلية.

أما من الناحية السياسية، يجب أن تعمل الحكومات على توفير بيئة سياسية مستقرة وشفافة وتعزيز الحوكمة الرشيدة. يتعين عليها أيضًا تطبيق سياسات عادلة ومتوازنة تهدف إلى تقليل الفوارق الاجتماعية وتعزيز فرص الشمول الاجتماعي. ينبغي أن تعمل الحكومات أيضًا على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان اللائق.

أخير من الناحية الثقافية، يجب العمل على تغيير الثقافات التي تعزز الاستغلال والتمييز وتقييد الفرص، مع تعزيز قيم المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الوعي بأهمية الحقوق الإنسانية وكرامة الإنسان.